اللقاء الديموقراطي والقوات يقاطعان.. والرئيس المكلف يؤكد أنه لن يعتذر

دياب ينهي المشاورات ويصرّ على حكومة «مستقلين» من 20 وزيراً

رئيس الحكومة المكلف حسان دياب مستقبلا كتلة الوفاء للمقاومة برئاسة النائب محمد رعد (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر واتحاد درويش

استكمل الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة اللبنانية د.حسان دياب استشاراته غير الملزمة للنواب امس وسط اجواء هادئة شارعيا وفي الساحات خلال فترة قبل الظهر، خصوصا بعد انشغال الحراك الشعبي بالحشد على المؤسسات الرسمية كالمرفأ والكهرباء مع ظهور وجهتي نظر بين الحراكيين، فريق يرى اعطاء الرئيس المكلف فرصة حتى التأليف وإعداد البيان الوزاري، وآخر حكم على دياب بـ«التبعية» و«الفساد». ونظم تظاهرة رافضة على مشارف مجلس النواب.

وأقفلت المشاورات على عدة مطالب من النواب والكتل التي جرت استشارتها تنوعت بين حكومة انقاذ وحكومة مصغرة وحكومة «تكنو ـ سياسية»، لكنه أكد نيته تشكيل حكومة مستقلين.

وقال في كلمة له ان لقاءاتي مع القوى السياسية كانت جيدة وإيجابية، لكنه حذر من ان لبنان في العناية الفائقة ويحتاج إلى كل الجهود من كل القوى السياسية، وان البلاد تحتاج إلى حكومة اختصاصيين ومستقلين.

واضاف انه يوافق على كل ما يطلبه الحراك من حكومة مستقلين والعمل على الملفات الملحة التي تؤثر على حياة المواطنين. وأعلن أنها ستكون مصغرة من «حوالي 20 وزيرا زائد ناقص».

وتابع انه لن يعتذر عن عدم تشكيل الحكومة وسيجتمع مع ممثلين من الحراك اعتبارا من اليوم وان تشكيل الحكومة لن يطول.

وقبل ذلك قالت النائبة بولا يعقوبيان، بعد لقائها دياب، أنها سمعت منه إصرارا على أن تكون الحكومة المقبلة من المستقلين بشكل كامل، لافتة إلى أن صيغة التكنو سياسية غير واردة بالنسبة إليه.

وأشارت يعقوبيان إلى أن دياب سيعتذر إذا كان هناك إصرار من الأحزاب على صيغة تكنو سياسية، مؤكدة أن دياب يريد حكومة مصغرة من 18 وزيرا مستقلا عن أحزاب السلطة يؤلفها بنفسه، لكنها سألت: «هل سيسمحوا له بذلك؟»، مشددة على أن العبرة في التنفيذ.

ولفتت مقاطعة كتلة اللقاء الديموقراطي برئاسة تيمور جنبلاط، وأصدرت بيانا وفيه ان المعنيين بالشأن الحكومي يقاربون الأمور بالطرق التقليدية التي لا ترقى الى مستوى التحديات ولا تأخذ بعين الاعتبار حجم الانقسامات الخطيرة. مع قناعتنا بإننا امام مسرحية لن تؤدي سوى إلى فشل جديد.

وغرد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط بعد لقائه الموفد الاميركي ديفيد هيل قائلا: أيا كانت الملاحظات على الطريقة او المسار الذي ادى الى تكليف حسان دياب فإن الاهم هو الحفاظ على الطابع السلمي للاعتراض بعيدا عن العنف وقطع الطرقات.

الرئيس المكلف استهل مشاوراته مع رئيس المجلس نبيه بري في القاعة المخصصة لاستقبال النواب. وقال بيان عن رئيس المجلس انه بحث مع المكلف ماهية وعود وتوزع الحقائب مع التأكيد على برنامج الحكومة لجهة محاربة الفساد والنهوض الاقتصادي والمالي، على ان تلحظ بتشكيلها لم الشمل وتمثيل جميع الشرائح البرلمانية بدءا من الحراك الشعبي والمستقبل والاشتراكي والقوات اللبنانية (حكومة وحدة وطنية).

بعده وصل الرئيس سعد الحريري الذي قال بعد اللقاء لكل الحق بالتعبير عن مشاعره، ونحن يوم استشهاد رفيق الحريري لم نرم حجرا على احد، ونحن اولاد رفيق الحريري تعلمنا على طريقه وسنكمل بهذا الاسلوب، فالجيش جيشنا وجيش كل اللبنانيين ومثله قوى الامن الداخلي.

بدوره، الرئيس تمام سلام قال: بعد لقاء الرئيس المكلف: مطلبي هو مطلب كل اللبنانيين، وهو وقف التدهور وسوء الممارسة وسوء الإدارة وقيام حكومة تستطيع ان تكون على مستوى ما يتمناه المخلصون. وأضاف ردا على سؤال: انا لن اعرقل تشكيل الحكومة.

ونائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي دعا لحكومة مصغرة ولحوار مع الحريري. وقال ان ارادة المجتمع الدولي لمصلحة الغد الأفضل للبنان حال تشكيل الحكومة بأسرع وقت ودون عقبات. وتحدث باسم كتلة التنمية والتحرير بعد اللقاء النائب انور الخليل الذي طالب بحكومة طوارئ انقاذية من الازمة الاقتصادية والمالية والمصرفية.

اما كتلة المستقبل التي غابت عنها النائبة بهية الحريري فقد تحدث باسمها النائب سمير الجسر، الذي قال: ابلغنا الرئيس المكلف قرار تيار المستقبل عدم المشاركة في الحكومة، لا بطريقة مباشرة ولا بطريقة غير مباشرة. لكنها كتلة الوفاء للمقاومة التي تحدث باسمها النائب محمد رعد الذي قال ان الحكومة لن تكون حكومة مواجهة ولا حكومة تحد لأحد ولا حكومة لون واحد. حكومة لتوفير الأمن والاستقرار للمواطنين ولا احد يلوي ذراع اللبنانيين.

كتلة الوسط المستقل غاب رئيسها نجيب ميقاتي الذي سافر بناء على ارتباط في الخارج، كما قال عضو الكتلة نقولا نحاس الذي طالب بفريق متخصص.

من جهته، النائب جهاد العمر تحدث باسم كتلة اللقاء التشاوري (السني) بعد لقاء الرئيس المكلف، وقال نحن ضد حكومة من لون واحد، وأشار ردا على حملات تيار المستقبل على اللقاء، إلى حق المستقبل عند رئيس القوات اللبنانية الذي منع موقفه عودة الحريري الى السراي.

وكان الشارع البيروتي استقبل تكليف حسان دياب بنثر الحجارة، بدلا من الورود والرياحين، وذهبت «فشة خلق» الغاضبين باتجاه قوات الجيش والأمن الداخلي التي تصرفت بأعلى درجات الحكمة والانضباط، بحيث لم تتجاوز في ردود فعلها على الحجارة التي رشقت بها، والمرفقات التي اطلقت باتجاهها، حد الرد على الحجر بالحجر نفسه، والقنابل المسيلة للدموع.

منشأ الاحتجاج، تكليف شخصية سنية لتشكيل الحكومة من اختيار تحالف الثنائي الشيعي، اي حزب الله مع حركة امل، مع التيار الوطني الحر. رغم تأكيد دياب استقلاليته ونفيه صحة ما يقال عن انه سيشكل حكومة حزب الله، ورغم نداءات الرئيس سعد الحريري الى المتظاهرين الغاضبين في الطريق الجديدة وكورنيش المزرعة، بفتح الطرق، بحيث بدا جليا، ورغم بعض الهتافات الحريرية ان غضب البيروتيين ناجم عن الشعور بالمهانة من طريقة وخلفية اختيار دياب، بغياب الاوزان الاسلامية السنية.

وما أجج غضب الشارع الاسلامي (السني خصوصا) القناعة المسندة الى تجربة حسان دياب كوزير للتربية والتعليم العالي حيث تبلورت ظلال علاقاته الحزبية من خلال مستشاريه في الوزارة.

واستغربت مصادر بيروتية اسلامية اعطاء التظاهرات العاصفة التي شهدتها بيروت وطرابلس وعكار وساحل اقليم الخروب والبقاع الغربي والبقاع الاوسط الطابع المذهبي السني، وذكرت المصادر بقول شهير للرئيس د.سليم الحص مؤداه ان «السنة» لا يصفون انفسهم بالسنة، انما بالمسلمين، ولكن عندما صار الماروني مارونيا والدرزي درزيا والشيعي شيعيا، صار السني سنيا، دون ارادة ولا قصد، ولفت المصدر الى عدم ظهور أي تنظيم سياسي او اجتماعي او مسلح تحت مسمى «السني» قبل ظهور «اللقاء التشاوري السني» الذي اخترعه فريق الممانعة، وهو اللقاء المؤلف من النواب السنة الذين سموا حسان دياب لتشكيل الحكومة من دون بقية النواب السنة الآخرين وعددهم 21 نائبا.

ويصف المفكر الاسلامي د.رضوان السيد، الدكتور دياب بأنه «لا طعم له ولا لون ولا رائحة» وقد تريث مفتي لبنان في استقباله الى ما بعد تشكيله الحكومة. إلا ان دياب تلقى دعما لافتا من جمعية المشاريع الخيرية الاسلامية (الأحباش) من خلال تهنئة من رئيس الجمعية الشيخ حسام الدين قراقيرة جاء فيها قوله: نهنئ د.حسان دياب بتكليفه لرئاسة الحكومة المقبلة، بما فيه خير للأمة الإسلامية والبلاد.

هيل يستكمل جولاته.. وجعجع: على الثلاثي الذي اختار دياب أن يختار بين حكومة اخصائيين أو لن يبقى شيء

بيروت ـ منصور شعبان

رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع مستقبلا المبعوث الأميركي ديفيد هيل بحضور النائبة ستريدا جعجع (محمود الطويل)

استكمل وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ديفيد هيل والوفد المرافق، جولاته على المسؤولين في لبنان، والتقى وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال جبران باسيل في منزله بالبياضة، حيث أولم باسيل على شرف الوفد الأميركي.

وكان هيل التقى رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع الذي أكد عقب اللقاء عدم مشاركة القوات في الحكومة وقال: «لا نريد شيئا من الحكومة ولا نريد ان نكون في داخلها، ونتمنى ان تكون ناجحة. المجتمع الدولي لديه تجارب سيئة مع لبنان وبالتالي لن يضعوا قرشا واحدا ان لم يكونوا متأكدين انه سيصل الى الشعب اللبناني. المسألة المهمة اليوم الوضع الاقتصادي والمالي والمعيشي وليس أفرقاء 8 و14 آذار».

وأشار إلى أن نجاح الحكومة المرتقبة يتطلب أن تتشكل من الاختصاصيين (تكنوقراط) المستقلين عن الأحزاب والقوى السياسية، حتى تستطيع إيقاف التدهور المالي والاقتصادي الحاد الذي يشهده لبنان وتنفيذ عملية إنقاذية وإصلاحات واسعة.

ولفت الى ان على الثلاثي الذي أيد الرئيس المكلف عليه أن يختار بين حكومة اخصائيين ليحفظوا مكانهم بالشكل وإلا لن يبقى شيء في البلد، لأننا بحاجة لتدفقات مالية ضخمة الى لبنان والقوى الدولية لن تقدم شيئا بمجرد وجود القوى القديمة عينها في الحكومة.

جاء ذلك في تصريحات للصحافيين أدلى بها جعجع، عقب لقاء عقده مع مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية السفير ديفيد هيل الذي يزور لبنان حاليا. وقال جعجع: «لا نريد أي حصة في هذه الحكومة وليس لدينا أسماء وزارية نريد اقتراحها، وأقصى تمنياتنا أن يحذو بقية السياسيين حذونا». واعتبر ان البعض يحاول ان يلعب لعبة في غير وقتها وهي تسمية اخصائيين غير مستقلين وبيت القصيد أن تتشكل الحكومة من اخصائيين مستقلين ليسوا تحت سلطة القوى التي أوصلت خياراتها الى ما نحن عليه.

ادغار طرابلسي لـ«الأنباء»: إتهام دياب بالتبعية الحزبية غير بريء

بيروت ـ زينة طبارة

ادغار طرابلسي

رأى عضو كتلة لبنان القوي النائب ادغار طرابلسي، أن اتهام الرئيس المكلف د.حسان دياب بالتبعية الحزبية، ينطوي على غايات غير بريئة، مشيرا الى أن المسؤولية الوطنية حدت بالنواب في معركة المفاضلة بين السفير نواف سلام ود.دياب الى تسمية الأخير لترؤس الحكومة، وذلك تبعا لانسحاب الرئيس سعد الحريري الذي كان منذ اللحظة الاولى لاستقالته مرشح غالبية الكتل النيابية، نافيا وبشكل قاطع أن يكون اسم حسان دياب قد استنبط في ليل كما يحلو لبعض المتضررين تسويقه إعلاميا، إنما كان نتيجة جولة طويلة من المشاورات المضنية بين بعبدا وعين التينة وبيت الوسط، وأي كلام آخر مرفوض ومردود لأصحابه.

وعليه، أكد طرابلسي ردا على سؤال، أن الوزير باسيل لم يسقط من قناعاته معادلة «الأقوى في طائفته»، لكن انسحاب الأقوى في الطائفة السنية الكريمة، واعتذاره طوعا عن قبول التكليف دون أن يزكي من يرى فيه خير خلف لخير سلف، وضع الجميع أمام مسؤولياتهم تجاه البلد، فهل كان المطلوب من رئيس الجمهورية تأجيل الاستشارات وإبقاء البلاد في فم التنين؟ أم كان المطلوب منه اتخاذ قرار تاريخي يخرج الاستشارات النيابية من عنق الزجاجة ويدفع بعدها باتجاه تشكيل حكومة إنقاذ حقيقية؟ مؤكدا أن الأولوية كانت للرئيس الحريري دون منازع، لكن انسحابه المفاجئ سمح للتكليف بأن يحط رحاله في دارة آل دياب.

وعن قراءته لتكليف الرئيس د.حسان دياب من خارج العباءة السنية وسقوط الميثاقية عنه، أعرب طرابلسي عن شديد أسفه لتوظيف البعض الميثاقية في غير مكانها الصحيح، موضحا أن الرئيس الحريري شارك على رأس كتلة المستقبل في الاستشارات النيابية الملزمة التي تُعتبر من وجهة نظر علمية غير قابلة للشك بمنزلة الاقتراع أو الانتخاب، فالرئيس الحريري امتنع عن تسمية أحد أي انه اقترع وكتلته النيابية بورقة بيضاء، وهو اقتراع مشروع ودستوري لا غبار عليه، الأمر الذي أمن الميثاقية في تسمية الرئيس دياب وبالتالي في تكليفه، بدليل ان الرئيس الحريري استقبل بروتوكوليا الرئيس المكلف في دارته، وتصرف بنبل وكرجل دولة بامتياز حيال دستورية وميثاقية تكليف دياب، فلو كان الأقوى في طائفته امتنع عن المشاركة في الاستشارات، لكان التكليف اليوم في موقع آخر ولكان لدينا كلام آخر مختلف تماما.

تقرير إخباري

مبادرات تكافلية فردية وجماعية تحاكي معاناة الأسر المستورة

بيروت ـ اتحاد درويش

كان من أهم أسباب اندلاع الاحتجاجات الشعبية القائمة في لبنان منذ 17 أكتوبر الماضي تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للبنانيين، وانحدار المستوى الخدماتي والاجتماعي لهم، ولاسيما في السنوات الأخيرة والتي ألقت بظلالها على الفئات الشعبية وأصحاب الدخل المحدود، وأمام هذا الواقع خرج اللبنانيون الى الشارع رافعين الصوت في وجه الطبقة السياسية التي وصفت بالفاسدة جراء سياساتها الفاشلة من انتشال لبنان من أزمته المالية والاقتصادية بسبب سوء الإدارة وتفشي الفساد في مختلف القطاعات وهدر المال العام، ورفعوا الصوت مطالبين بتأمين الحد الأدنى من مقومات العيش اللائق والمتمثلة في الخدمات الأساسية من كهرباء وماء وطبابة وتعليم وبيئة نظيفة.

وساهمت ساحات الاحتجاج في الحراك الشعبي في التعبير عن واقع الحال لشريحة واسعة من اللبنانيين الذين شاركوا في التظاهرات التي عمت مختلف المناطق، وأصبحت تلك الساحات ملاذا تروي حكايات القهر للفئات المحتاجة، الذين تحدثوا عبر شاشات التلفزة عن الظروف الحياتية التي يرزحون تحت وطأتها، وشكوا سوء أحوالهم المعيشية التي تنقلت بين فقدانهم للغذاء، والدواء، وارتفاع الفاتورة الاستشفائية، والأقساط المدرسية، وغلاء الأسعار، وغياب التغطية الصحية الشاملة وضمان الشيخوخة، الى جانب البطالة الواسعة عند فئة الشباب التي تدفع بالبعض منهم الى الهجرة.

ورفع المحتجون في الشوارع والساحات اللافتات المطالبة بإسقاط الطبقة السياسية الهادمة للاقتصاد الوطني والتي أوصلت البلاد بفعل المحاصصات الطائفية والفساد الى حافة الانهيار، وشكل الإعلام ولاسيما المرئي منه الوسيلة التي عبر من خلالها العديد من اللبنانيين على اختلافهم عن معاناتهم وضيق أحوالهم المعيشية نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تصيب لبنان، وأفردت الشاشات مساحة واسعة لهؤلاء لشرح ما يعتريهم من تردي لأحوالهم المعيشية، وجالت الكاميرات في المناطق والأحياء الأكثر بؤسا والتي تتركز في معظمها على أطراف مدينة بيروت ومدينة طرابلس، ولاسيما ما يعرف بحي التنك في هذه المدينة التي وصفت «بعروس الثورة» التي تسكنه عائلات في ظروف تفتقد لأبسط مقومات الحياة.

وفي ظل ما نقلته وسائل الإعلام من مشاهدات عن لبنانيين يعانون ضيق الحال نتيجة سوء أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، سرعان ما انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي مبادرات تكافلية فردية وجماعية تجاه العائلات المستورة، تدعو الى المساهمة بما ملكت الأيدي من مساعدات مالية وعينية، وتفاعل رواد هذه المواقع مع هذه المبادرات وشكلوا فرقا تعمل على الأرض تجاه العائلات المحتاجة، كما لجأت بعض المطاعم الى فتح أبوابها لأي أسرة تحت شعار «حتى ما يكون حدا جوعان»، وكذلك فعلت بعض الأفران التي طلبت بأن يأخذ كل محتاج حاجته من ربطات الخبز، كما أطلقت بعض الجمعيات والمؤسسات مساهمات في هذا الإطار تضامنا وتعاضدا مع الحالات الإنسانية من خلال توزيع الألبسة والأطعمة.

وفي ظل الواقع الاقتصادي المتردي، وقع وزير المال في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل مشروع قرار يرمي الى صرف مخصصات البرنامج الوطني الذي يستهدف الأسر الأكثر فقرا في لبنان عن ثمانية أشهر من العام الحالي.

ومع ارتفاع حدة الأزمة الاقتصادية فقد رفع أصحاب المؤسسات التجارية الصوت يشكون من الأوضاع الكارثية والجمود نتيجة نقص السيولة من العملة الأجنبية، وتراجع القدرة الشرائية لدى المواطنين وانعكاس ذلك على الموظفين الذين باتوا يتقاضون نصف رواتبهم، إضافة إلى ما يعانيه القطاع الصحي من نقص في الخدمات، وكذلك القطاع الفندقي الذي تراجعت حركته 80٪، والقطاع الصناعي الذي لجأ بعضه الى صرف موظفيه، في وقت أعلنت فيه بعض محال الألبسة في الوسط التجاري عن حسومات تصل إلى 70٪ وغيرها من المحال وفي اكثر من منطقة.

وإزاء هذا الواقع المتردي على الصعد المالية والاقتصادية والاجتماعية، هل من بصيص أمل يفتح كوة في هذا الأفق المسدود، أم أن صرخات الناس في الحراك الشعبي طوال اكثر من ستين يوما سيبقى في واد والسلطة القائمة في واد وتصم آذانها متغاضية عن أوجاع اللبنانيين الذين فقدوا في الأساس الثقة بها؟